Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Numéro 22 Décembre 2014
ISSN : 1112-234X

القوى العاملة الشغيلة وآثارها في النظام الانتاجي القائم على حق الامتياز

محمد رجراج [1]

ملخص:

تركزت عملية تنظيم ألإنتاج و إعادة تنظيمه خلال العشرية السابقة على الجانب القانوني للعقار الفلاحي دون الأخذ بأهمية القوى العاملة الشغيلة التي تعتبر العامل الأساسي لدالة الإنتاج ، إن عميلة إعادة التنظيم الإنتاج لا بد أن تواكبها قوى عاملة شغيلة متميزة بكفاءة الأداء من اجل تحقيق أهداف السياسة الفلاحة القائمة على تكتيف الإنتاج الفلاحي، إن ألانتقال من نظام إنتاجي قائم على حق الانتفاع إلى حق ألامتياز الذي يعطي الحرية المطلقة للمستفيدين في اتخاذ قرارات الإنتاج و التسويق و عليه يتحتم عل القائمين بالقطاع قبل الانتقال إلى نظام الإنتاج القائم على حق الامتياز يتطلب إعداد إحصائيات عن حجم القوى العاملة الشغيلة الحقيقية أي المتواجدة في الميدان و تركيبها العمري اضافة الى ذلك مستوى التكوين و التأهيل لهذه القوى حتى تتمكن من تطبيق النظام الإنتاجي القائم على حق ألامتياز وذلك برفع المردودية الإنتاجية و العمل على استمرارية تأهيل القوى العاملة الشغيلة واستقرارها وارشادها في كيفية ادخال مدخلات الانتاج الحديثة لتحقيق نمو حجم القيمة المضافة الحقيقية و بالتالي الوصول الى أهداف السياسة الفلاحية التي تعتمد على نظام حق الامتياز.

مقدمة:

تميز الهيكل الإنتاجي الجديد بإعادة تنظيم الإنتاج، وذلك بالاعتماد على نموذج إنتاجي قائم على الزراعة المكثفة التي ترتكز أساسا على مدى كفاءة القوى العاملة الشغيلة والفاعلة في الاستخدام الأمثل لمدخلات الإنتاج التي تتطلبها الزراعة المكثفة، من أجل خلق قيمة مضافة صافية تعود على المستفيدين والعمل على استمرارية النشاط الفلاحي وعصرنة وسائل الإنتاج وتكييفها مع عامل الأرض والمحافظة على قدراتها الإنتاجية وتجديدها وفق الدورات الزراعية باستمرار للرفع من خصوبتها.

[1]كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
أستاذ محاضر

إن إستراتجية الهيكل الإنتاجي الجديد –حق الامتياز– لم تهدف إلى تغيير الجانب التشريعي للقانون العقاري للأراضي الفلاحية. بقدر ما يهدف إلى تغيير نمط الإنتاج المتبع في الزراعة الأفقية، وإصلاحه بنموذج إنتاج يعتمد على الزراعة المكثفة أي العمل على التوسع الرأسي في الإنتاج لخلق الثروة وذلك بتحفيز الاستثمارات الفلاحية التي تعمل على زيادة الإنتاج وتقلص من نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة النشيطة وكذلك العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات منها المنتجات الزراعية التي تتميز بصفاتها الطبيعية (البيولوجية)، كما أن تحقيق الأمن الغذائي لاسيما ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على مستوى السوق العالمية التي تتميز بالندرة النسبية وتأثير المتغيرات الخارجية مما أدى إلى زيادة حدة الطلب العالمي عليها في السنوات الأخيرة.

إن الملكية الخاصة للدولة للعقار الفلاحي الذي يتميز بطابع الشيوع في استغلال الأراضي الفلاحية دون انتقال العقار الفلاحي لوجهة أخرى عن طابعه الزراعي والعمل على تثمينه كما تنص المادة 19 من القانون 87–19 المؤرخ في 17ربيع الثاني 1408هـ الموافق 1987/12/08 م، (تستغل الأراضي جماعيا وعلى الشيوع حسب حصص متساوية بين كل عنصر من أعضاء الجماعات المشتركين بصفة حرة)[2].

إن استغلال الأراضي الفلاحية العمومية وفق نظام الإنتاج الجديد الذي انتقل من التنظيم الإداري في منح عقود إدارية إلى حق الامتياز في استغلال الأراضي وفق القانون العقاري الجديد رقم 10–03 المؤرخ في 2010/08/18[3] الذي يعمل على فسخ العقود الإدارية وتحويلها إلى عقد امتياز يمنح المسؤولية الفردية لمجموعة المستفيدين للمستثمرات الفردية، كما يبقى عقد الامتياز على انسجام المستثمرات الفلاحية وتثمينها.

إن نمط الاستغلال الذي دام أكثر من عقدين وما آل إليه من ضعف أداء القطاع الفلاحي يطرح الإشكالية التالية: هل أن الانتقال من حق الانتفاع إلى حق الامتياز يعمل على انضباط واستقرار المستفيدين بالالتزام بالنصوص القانونية والتشريعية للمستثمرة ؟ وماهية التركيبة العمرية للقوى العاملة المستفيدة بحق الامتياز؟ هل مستوى تكوينها و تأهيلها يتلاءم مع متطلبات نظام الانتاج الجديد ؟

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 87– 19 الموافق لـ 08/ 12/ 1987 العدد 50.
[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم10–03 الموافق لـ 08/ 08/ 2010 العدد 46.

ISSN : 1112-234X

انطلاقا من الفرضية التالية:

يعتبر تكوين وتأهيل القوى العاملة الشغيلة المحرك الرئيسي لدالة الانتاج والعمل على التسيير المحكم في الاستخدام الأمثل لمدخلات الانتاج التي يتطلبها نظام الانتاج القائم على حق الامتياز.

أولا: القوى العاملة الشغيلة من حق الانتفاع الى حق الامتياز

1. **تعريف القوى العاملة النشيطة:** تشمل القوى العاملة النشيطةالتركيبة العمرية للسكان التي تتراوح أعمارهم مابين (15–69) والتي لها استعداد في الطلب على فرص العمل لا سيما الفئة العمرية بين (15–29) التي تدخل سوق العمل لأول مرة وبذاك فان القوى العاملة النشيطة هي النسبة من مجموع السكان (الأسر العادية والجماعية).

أما تعريف المكتب الدولي للشغل فان القوى العاملة النشيطة هي نسبة الى السكان البالغين سن العمل[4].

1.1 تطور نسبة القوى العاملة النشيطة الى اجمالي السكان:

يتمثل معدل نمو القوى العاملة النشيطة من مجموع السكان بنحو 28.57 بالمائة سنة 2000 ثم انتقلت إلى 29.2 بالمائة سنة 2007 أي بزيادة طفيفة عن معـــدل نمو سنوي للقوى العاملة النشيطة للفترة 2003–2005 التي تمتد 28.52 في المائة مع انخفاض قليل عن معدل نمو القوى العاملة النشيطة سنة 2010 التي تمثل نحو 30.2 في المائة.

مع العلم أن معدل نمو السنوي لسكان لا يتجاوز 1.72 في المائة، خلال الفترة (1998–2008) وهي أقل نسبة مقارنة لكل من الفترة (1966–1977) نحو 3.21 في المائة ، وفي الفترة (1977–1987) 3.06 في المائة ، وفي الفترة (1987–1998) 2.15 في المائة ، يعزى ارتفاع معدل نمو القوى العاملة النشيطة إلى ارتفاع نسبة الفئة العمرية للسكان النشيطين بنحو 68.17 في المائة التي تتراوح أعمارهم بين {15–69} سنة 2006 مما نتج عن ذلك زيادة في مرونة طلب القوى العاملة النشيطة في سوق العمل منها فئة التركيبة العمرية التي تتراوح أعمارهم بين {15–29} والتي تدخل سوق العمل لأول مرة بحثا عن العمل (كقوى شغيلة).

[4] المصدر: الديوان الوطني للاحصاء الجزائر بالأرقام نرة 2011 العدد 41 ص 12.

ISSN : 1112-234X

2. **تعريف القوى العاملة الشغيلة:** هي القوى العاملة[5]الحقيقية المتواجدة في النشاط الإنتاجي – النباتي– الحيواني – الخدمي خلال الموسم الفلاحي وهي تمثل نسبة من القوى العاملة النشيطة وهي تشمل القوى العاملة الدائمة والموسمية.

القوى العاملة الشغيلة = القوى العاملة الدائمة + القوى العاملة الموسمية

يتضح اختلاف في الإحصاءات وذلك حسب تحقيق وزارة الفلاحة (تعتبر المستثمرة الفلاحية وحدة إحصائية قاعدية تشمل كل من مسؤول المستثمرة واليد العاملة العائلية واليد العاملة الدائمة تمثل القوى العاملة الشغيلة في الفلاحة 23.4 في المائة سنة 2006.

أما بالنسبة للديوان الوطني للإحصاء (يعتبر الأسرة هي الوحدة الإحصائية القاعدية) وبالتالي فإن النتائج المحصل عليها في التحقيق متوقفة على ما أعلنه رب الأسرة حول مهنته الأساسية فقط وهذا يتوقف على مدى مصداقية التصريح.

4. تطور نسبة القوى العاملة الشغيلة الى اجمالي القوى العاملة النشيطة:

يتضح ارتفاع نسبة القوى العاملة الشغيلة إلى إجمالي القوى العاملة النشيطة من 71.1 في المائة سنة 2000 إلى 82.34 في المائة سنة 2004 ثم إلى 87.7 سنة 2006 ثم تراجع قليلا إلى 86.2في المائة سنة 2007 وارتفاعها الى 90 بالمائة عام 2010 يرجع هذا الارتفاع المتزايد إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى تنفيذ الإستراتيجية العامة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية القائمة على مخططات خماسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري عن طريق تخصيص اعتمادات مالية الناتجة من فائض الموارد المالية لخزينة الدولة من جراء ارتفاع سعار النفط على المستوى العالمي، وكذلك العمل تكييف الاقتصاد الوطني بعنوان مزايا الاستثمار وبعنوان إنجاز الاستثمار استجابة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي الذي يراهن على استثمارات القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي لتأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية لتجاوز مرحلة الركود الاقتصادي وذلك عن طريق إحداث استثمارات جديدة والزيادة في الطاقة الإنتاجية لاستحداث مناصب شغل جديدة للقوى العاملة النشيطة والتقليص من حدة البطالة والتضخم، غير أن تنافس القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الخدمات والمصالح الإدارية العمومية تمركز (استقطاب) القوى العاملة

[5] نفس المرجع اعلاه

ISSN : 1112-234X

الشغيلة بنحو 54.25 في المائة للفترة (2003–2005) التي تمثل معدل نمو سنوي للقوى العاملة، بينما شهد القطاع الفلاحي بعد عملية الاستقرار وتطبيق مخططات الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي ارتفعت نسبة القوى العاملة الشغيلة الزراعية من 14.12 في المائة سنة 2000 إلى 21.1 في المائة سنة 2003 ثم تراجعت إلى 17.16 في المائة سنة 2005 وهي منخفضة عن معدل نمو سنوي للفترة (2003–2005) 19.66 في المائة ثم تراجعت في الفترات الأخيرة الى 13.69 في المائة عام 2008 وثابتة في عام 2009 ثم تراجعت الى 11.67 في المائة عام 2010. المصدر جمع المعلومات الإحصائيةO.N.S المعطيات الاحصائية رقم 541 الجزائر بالأرقام نتائج 2010
نشرة 2011 ص 14.

5. مكانة القوى العاملة الشغيلة في الفلاحة حسب النشاط الاقتصادي:

يتضح انخفاض نسبة القوى العاملة الشغيلةفي الزراعة مقارنة مع القطاعات الأخرى لم يعوض هذا النقص في الإنتاجية الحدية لعنصر العمل من خلال رفع قدرات وكفاءات وتحسين التكوين والتحصيل العلمي بينما نجد أن نسبة القوى العاملة في القطاع الفلاحي في الدول المتقدمة لا تتجاوز 7 إلى 10 في المائة وهذا مرده إلى أهمية العنصر البشري في تنظيم وتيرة الإنتاج لأنه يعتبر العنصر الفعال للعملية الإنتاجية اضافة الى ارتباط التكوين الفلاحي بالمؤسسات الانتاجية مع استخدام فنيات الانتاج الحديثة لا سيما الزراعة الوراثية.

لذا نجد أن متوسط القوى العاملةذات التركيبة العمرية تتجاوز 50 سنة مما يؤثر بلا شك على عملية الانتقال إلى حق الامتياز الذي يعتمد على المردودية الاقتصادية وتصبح الوحدة الانتاجية وحدة اقتصادية ذات فعالية اقتصادية وبالتالي تستطيع المجموعة المستفيدة من القيام بتسديد مستحقات البنوك والدائنين في وقتها المحدد، وبالتالي تكسب الملاءة المالية اتجاه المؤسسات المالية والمتعاملين الاقتصاديين في تسديد التزامات والعمل على استمرار النشاط الإنتاجي وتجديد العقد لكن هذا الوضع لا يتحقق ما دامت سلوكات المستفيدين لم يتم تحسيسها بأهمية العمل الجماعي كرجل واحد في أداء العمليات الإنتاجية و المسؤولية التامة إضافةإلى ذلك انتشار الأمية وعدم مواكبة عملية التكوين ونوعيته التي صاحبت عملية الانتقال مما يؤثر بلا شك على الأهداف المراد تحقيقها من عملية حق الامتياز التي ترى المستثمرة الفلاحية كوحدة إنتاجية مستمرة.تعمل على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للقوى العاملة لعالم الريف وخلق فرص عمل لامتصاص البطالة في صفوف القوى العاملة النشطة.

ISSN : 1112-234X

ثانيا: مكانة نظام الانتاج في استقطاب القوى العاملة النشيطة

1. التوسع الأفقي للانتاج في استقطاب القوى العاملة النشيطة:

يبقى القطاع الفلاحي المميز في امتصاص القوى العاملة الفلاحية النشطة لمختلف التركيبة العمرية و كذلك الجنس، كما أنه يعمل على خلق فرص عمل جواريه لتفعيل النشاطات التقليدية والحرفية، لما يوفره من مد خلات لهذه الأنشطة، إضافة إلى استقطاب العمالة الموسمية للأنشطة الفلاحية المتميزة بالتنوع، حتى يضمن الدخل للمجتمع الريفي والمناطق الشبه حضرية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية كما ساعد التوسع الأفقي للإنتاج وتعدد مناطق الإنتاج المختلفة والمتميزة بتنوع الأنشطة الفلاحية إلى توزيع القوى العاملة الفلاحية بنسب مختلفة، إضافة إلى الكثافة السكانية المتباينة بين المناطق المختلفة المؤثرة بين حجم القوى العاملة الفلاحية ومناطق الإنتاج المختلفة يقدر عدد القوى العاملة الشغيلة في القطاع الفلاحي 2212619 عامل دائم وموسمي على مساحة منزرعة 8516,546 هكتار، لذا فالتوسع الأفقي للإنتاج يعتمد على توسع حجم القوى العاملة الفلاحية لاسيما في المناطق التي يصعب استعمال فيها المعدات الفلاحية، إضافة إلى العمليات الزراعية التي مازال يغلب عليها الطابع التقليدي في القطاع الخاص المتميز بالتجزئة المستمرة التي أصبحت عائقا أمام المعدات والآلات في خدمة المستثمرات التي بلغت نسبة 67 في المائة من إجمالي عدد المستثمرات على المستوى الوطني مما زاد في توسيع حجم القوى العاملة الفلاحية في القطاع الخاص التي تمثل نسبة 64 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية على المستوى الوطني أضحى القطاع الفلاحي يتميز بهيكل تنظيمي قائم على عدد كبير من المستثمرات الفلاحية المجزأة وغير المستقرة وفق مناطق الإنتاج المختلفة يقدر متوسط مساحة المستثمرة 6 هكتار وهي قابلة للتجزئة –في حالة الإرث– لاسيما في المناطق الساحلية التي أدت عملية الإرث إلى التجزئة المستمرة المستثمرة لغرض ريعي بالإضافة إلى المستثمرات الفلاحية العمومية التي تم التنازل عليها الأغراض ريعية، وهي من أ جود الأراضي خصوبة المتواجدة في المناطق الساحلية تمثل 20 في المائة من إجمالي المساحة المستعملة في الزراعة وهذا راجع إلى الطابع المميز لمناطق الإنتاج المختلفة من حيث درجة خصوبة التربة وكمية الأمطار المتساقطة في السنة وتوزيعها المنتظم، إذ تتمثل المناطق

ISSN : 1112-234X

الداخلية نسبة 43 في المائة من المساحة المستعملة في الزراعة مما يؤهلها على استقطاب القوى العاملة الفلاحية النشيطة.

1.1 توزيع القوى العاملة الشغيلة وفق مناطق الانتاج:

يتضح تمركز القوى العاملة الفلاحية في المناطق الداخلية ثم الساحلية على الترتيب بنسبة 35 في المائة و29في المائة ثم المناطق السهبية 27في المائة في الغالب تكون هذه المناطق تتميز بالطابع الرعوي.

تتمثل المناطق الداخلية 43في المائة من المساحة المنزرعة مما يجعل تمركز القوى العاملة في هذه المناطق ثم تليها المناطق السهبية 34في المائة غير أنها تأتي في المرتبة الثالثة من حيث استقطاب القوى العاملة الفلاحية لكونها منطقة رعوية.

2. القوى العاملة الشغيلة في نظام الانتاج القائم على حق الانتفاع:

1.2 توزيع القوى العاملة الشغيلة في المستثمرات الفلاحية الجماعية C. A. E:

يقدر عدد القوى العاملة الزراعية في المستثمرات الفلاحية الجماعية وفق إحصاء وزارة الفلاحة (2005-2006) 243033 عامل تمثل نسبة 11في المائة من إجمالي القوى العاملة في الفلاحة على المستوى الوطني وتأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الخاص الذي مازال يستقطب القوى العاملة الفلاحية بنسبة 64في المائة من إجمالي القوى العاملة في الفلاحة على مستوى الوطني، غير أن واقع توزيع القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الجماعية يختلف كلية عن القطاع الخاص وذلك راجع إلى أسباب موضوعية ترجع إلى تحويل المستفيدين من العقود الإدارية إلى خلق فرص عمل للقوى العاملة الفلاحية - للقوى العاملة النشيطة--لاسيما القوى العاملة الدائمة التي تتمثل بنسبة 12,2في المائة من إجمالي القوة العاملة في المستثمرات الجماعية تقدر 29,589 عامل دائم، وبمقارنة القوى العاملة الدائمة مع نسبة المستفيدين من العقود الإدارية (المستثمر) هي 12,16 في المائة من إجمالي القوى العاملة في المستثمرة الفلاحية الجماعية، يتضح من ذلك أن المستثمرين يعتمدون بشكل مطلق على القوى العاملة الدائمة في استغلال النشاط الفلاحي، إضافة إلى ذلك وجود مساعدين مستثمرين يقدر عددهم131,689 مساعد مستثمر وهي تتمثل نسبة 54,2 في المائةمن إجمالي القوى العاملة

ISSN : 1112-234X

الفلاحية في المستثمرة الجماعية تمثل المرأة 2,32في المائة من مساعدين مستثمر, و 5,3 في المائة مستثمرة (رئيسة مستثمرة).

2.2 توزيع القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الفردية I.A.C:

يقدر القوى العاملة في المستثمرات الفلاحية الفردية89613 عامل وفق إحصاء وزارة الفلاحة (2005–2006) وهي تتمثل بنسبة 4 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية في القطاع الفلاحي وتأتي في المرتبة الرابعة أراضي العرش كما تم توزيع القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الفردية حسب الأصناف التالية .يمثل عدد المستفيدين المباشرين بالعقود الإدارية الفردية 52,855 مستفيد أي بنسبة 59 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفردية من بينهم 12,762 إمرأة تمثل نسبة 5 %، و4,419 مساعد مستثمر بنسبة 5 في المائة و 12,098 عامل دائم بنسبة 14 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية وبذلك تمثل القوى العاملة الدائمة المرتبة الثانية، إضافة إلى أهمية القوى العاملة الموسمية التي يبلغ عددها 81,505 عامل، اشتغلوا 4867,647 يوم عمل وهو يساوي 20,241 معادل عمل دائم 6,22 في المائة بينما متوسط مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية لا يتجاوز 8 هكتار لكل مستفيد بعقد إداري الذي يسمح له باستغلال النشاط الفلاحي ولكن مقابل عدد المستغلين في المستثمرات الفردية حسب توزيع القوى العاملة المتكونة من المستفيدين (المستثمرين) ومساعد مستثمر والعمال الدائمون والموسميون، لذا يجب تثمين المستثمرة وصولا إلى معرفة من هو المستغل الحقيقي للمستثمرة من خلال التركيبة السابقة للقوى العاملة وفق ما ينص عليه القانون رقم 87/19 قبل الانتقال من العقود الإدارية إلى حق الامتياز بناءا على دفتر الشروط الذي يجب يؤخذ بالمستفيدين الحقيقيين والتركيبة العمرية وبرنامج الإنتاج وفق تخصص منطقة الإنتاج.

إن توسع حجم القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية مع ثبات العناصر الأخرى لدالة الإنتاج سيؤثر حتما على متوسط إنتاجية العامل الفلاحي بالإضافة إلى تدنى الإنتاجية الحدية للعامل الفلاحي، لذا فبرنامج الإنتاج الذي تعتمد عليه الوحدة الإنتاجية (المستثمرة) وهو تكثيف الإنتاج أي الزيادة في مداخلات الإنتاج مع تأهيل الفني للقرى العاملة المتعلمة فإن تكوين وتأهيل القوى العاملة الفلاحية يغطي الفراغ الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة الأولى للتجزئة إذ تميز عدد كبير من المستثمرات الفلاحية غياب كلي للتأطير وعدم الاستفادة بالتأهيل، وبذلك أصبح كل من القطاع الخاص والعمومي ينتهجان نفس نمط الإنتاج

التقليدي مع توسع حجم القوى العاملة الدائمة والموسمية التي لم يسمح لها بالاستفادة بالتكوين كما أن انتشار الأمية زاد في تفاقم الجهل بالطرق الفنية للإنتاج التي تحتاجها الزراعة المكثفة لاسيما ارتفاع نسبة حجم القوى العاملة الفلاحية الدائمة والموسمية من منطقة إنتاج إلى أخرى وفق الترتيب التالي:

- منطقة الساحل 13 في المائة ، 23 في المائة من القوى العاملة للمنطقة.
- المنطقة الداخلية 15في المائة ، 18 في المائة من القوى العاملة للمنطقة.
- المنطقة السهبية 20 في المائة ، 13 في المائة من القوى العاملة للمنطقة.
- منطقة الجنوبية 18 في المائة ، 22 في المائة من القوى العاملة للمنطقة.

إن الانتقال من نمط إنتاج الذي كان يعتمد على حق الانتفاع المتميز بعقود إدارية غير مضمونة من قبل الهيئات المالية في تمويل عمليات الإنتاج حتى لو تعلق الأمر بدورة الاستغلال حق الامتياز وهو نمط جديد في نظام الإنتاج الذي يجب أن يفترض فيه تكوين تأطير القوى العاملة التي يكون لها حق الامتياز في نمط الإنتاج الجديد وعليه لابد من التركيز على عملية التكوين و تأهيلهم.

3. التوزيع الهيكلي للقوى العاملة الشغيلة في نظام الانتاج القائم على حق الانتفاع:

كما يتضح إن توسع حجم القوى العاملة الفلاحية في المستثمرات الفلاحية الجماعية مرتبطة بعلاقة الإنتاج التي أصبحت تعتمد على نظام إنتاجي تقليدي دون توسع رأسي في الإنتاج ، كما أن التركيبة العمرية للمستفيدين من العقود الإدارية الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة غير قادرة على إنجاز العمليات الزراعية مما زاد في توسع حجم القوى العاملة الموسمية.

إن التوزيع الهيكلي للقوى العاملة الفلاحية في المستثمرة الفلاحية الجماعية يرتكز على مساعدي مستثمر بنسبة 54,2 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلاحية في المستثمرة الجماعية وعلى القوى العاملة الدائمة بنسبة 12,2 في المائة مع العلم أن متوسط مساحة المستثمرة الجماعية 58 هكتار التي يشتغل فيها في المتوسط 8 عمال الذي يطرح السؤال التالي ما هي تركيبة هؤلاء العمال هل هم فعلا المستفيدون بالعقود الإدارية أم مساعدي المستثمر أو عمال دائمون، مع العلم أن العمال الموسميون يشتغلون 12223,973 يوم/عمل وهو يساوي 52,172 معادل عمل دائم أي 21,5 في المائة هذا ما يدفعنا إلى القول بأن عملية الإفصاح عن

القائمين الحقيقيين بالنشاط الفلاحي في المستثمرة تشوبه انحرافات كثيرة على ما جاء به القانون 87/19 والواقع الفعلي الذي دفع كثير من المستثمرين (المستفيدين) بالعقود الإدارية إلى التنازل أو البحث عن الريوع من خلال تأجير الأراضي.

ثالثا: تكوين وتأهيل القوى العاملة الشغيلة من نظام حق الانتفاع الى حق الامتياز:

1. أهمية تكوين القوى العاملة الشغيلة من نظام حق الانتفاع الى حق الامتياز:

إن مخلفات العقود الإدارية بناء على المادة 19 من القانون 87-19 لم تعمل على انسجام المستفيدين وإعطاء الأهمية لعملية التأطير في تكوين المجموعة المستفيدة أو حتى معرفة التركيبة العمرية مستوى التعليم والتخصص في أداء العمليات الإنتاجية، إن تكوين مجموعة المستفيدين دون إحصاء القوى العاملة الشغيلة قبل عملية التجزئة وبعدها أي مرحلة حق الامتياز مما يجعلنا أن نطرح السؤال من الناحية الكمية (العددية) والنوعية للقوى العاملة الشغيلة إذا كان القطاع الفلاحي قطاع يتميز بامتصاص البطالة لاسيما في الزراعات و الغراساتالموسمية التي لا تحتاج إلى تكوين بل تتطلب بالدرجة الأولى على تأهيل القائمين على الإشراف على هذا النوع من اليد العاملة التي تحتاجها العمليات الموسمية، لاسيما أن عملية تجزئة 3640 مزرعة فلاحية اشتراكية (D.A.S) بعد إلغاء التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17[6] الخاصة بإعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية –من أخصب الأراضي الفلاحية- إلى مستثمرات فلاحية جماعية (E.A.C) ومستثمرات فلاحية فردية (E.A.I) بلغ عددها 96820 وحدة تمثل بنحو 9.94 في المائة من إجمالي الوحدات الإنتاجية وتمثل بنحو 29.26 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة (S.A.U) 8458680 هكتار أي قرابة 2475.357 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية، يقدر متوسط حجم المستثمرة الفلاحية الجماعية (E.A.C) 58 هكتار التي تتكون من ثلاثة مستفيدين أو أكثر كما تنص المادة 11 من القانون رقم 87-19 إذا أخذنا هذا التوزيع للقوى العاملة والتي تقدر كما سبق ذكره بثلاثة أفراد لاستغلال 58 هكتار لابد من التركيز على الإنتاجية الحدية لعنصر العمل التي تعكس أداء القوى العاملة وفق العلاقة= MPL $\frac{dQ}{dL}$، حتى نعرف التوزيع العددي الذي يناسب حجم المزرعة وانتقال الفائض إلى وحدات الإنتاج

[6] التعليمة الرئاسية المؤرخة في 17/ 03/ 1981 الخاصة باعلان هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية.

ISSN : 1112-234X

الأخرى، غير أن توزيع القوى العاملة التلقائي في شكل مجموعات حرة أدى إلى وجود أكثر من 23292 هكتار غير موزعة ترتب عن ذلك وجود اختلالات هيكلية في القطاع وعدم تثمين الأراضي الفلاحية الخصبة التي أصبحت معرضة في إقامة وتوسيع المناطق الحضرية التي كانت قبل العقدين مناطق يغلب عليها الطابع الريفي ...الخ.

كما أن انخفاض نصيب الفرد من المساحة المستعملة (المزروعة) والتي انتقلت من 0.35 هكتار سنة 1988 إلى 0.3 هكتار سنة 1995 ثم إلى 0.25 هكتار سنة 1999 ثم إلى 0.24 سنة 2002 وبقيت ثابتة في سنة 2006، هذا ما يعزز ارتفاع الإنتاجية الحدية لعنصر العمل لرفع كفاءة الأداء العمل الزراعي و ذلك عن طريق التكوين و التأهيل المستمرعلى فنيات الإنتاج الحديثة للرفع من العائد الاقتصادي وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الأرضية الزراعية التي أصبحت تتميز بالندرة النسبية لمناطق الإنتاج المختلفة.

2. سياسة تكوين وتأهيل القوى العاملة الشغيلة من نظام حق الانتفاع الى حق الامتياز:

يعتمد نظام الإنتاج القائم على حق الامتياز على العنصر البشري المتكون والمؤهل لذا أعطت وزارة الفلاحة أهمية كبرى في إعداد سياسة تكوينية وتأهيلية تشمل مستويين أساسيين من التكوين هما:

المستوى الأول: عون تقني يخص طلبة السنة التاسعة من التعليم المتوسط يتم تكوينهم لمدة سنتين بمراكز التكوين والإرشاد (C.F.V.A) وعددهم اثنان على المستوى الوطني.

المستوى الثاني: تقني فلاحي يخص طلبة السنة الثالثة من التعليم الثانوي يتم تكوينهم لمدة سنتين عبر ثمانية معاهد متخصصة المعهد التقني المتوسط الزراعي ITMA في مجال الإنتاج النباتي والحيواني يتضح ان هذين المستويين سمح للطلبة الالتحاق بمراكز التكوين المهني ذات التخصصاتالمتعددة مع ضمان فرص عمل في القطاعات الاقتصادية والخدمية التي أصبحت تنافس القطاع الفلاحي انجر عن هذا التنافس عدم التوازن بين سياسة التكوين والتأهيل للقوى العاملة الشغيلة ويطلبان نظام الإنتاج الجديد من خلال تحليل فترة التكوين 1995-2006 .تمثل نسبة التكوين الأساسي لكل من تقني فلاحي وعون تقني من إجمالي التكوين بالترتيب 3 في المائة، 1 في المائة.

على الرغم من انخفاض نسبة التكوين فان عدد من المتخرجين يتوجهون إلى قطاعات اقتصادية وخدمية لما تقدمه هذه القطاعات من تحفيزات مادية واستقرار في العمل لا يوفره القطاع الفلاحي

ISSN : 1112-234X

دون استرداد تكاليف التكوين من المتكونين على الرغم من العقود المبرمة بين الوصاية والمتكون.

أما فيما يخص تكوين مهندس تطبيقي أو دولة المستوى الثالث أصبح تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرابة عشرين مركزا تم التنازل عليها عام 1996 بهياكلها البيداغوجية مع العلم ان مخرجات قطاع التعليم العالي مهندسين يتوجهون إلى قطاعات غير فلاحية أي لا يلتحقون بالمستثمرات الفلاحية كما يتبين ارتفاع نسبة التكوين والتأطير للإطارات ب27 في المائة من إجمالي المتكونين أي الاستفادة بتربصات قصيرة سواء في داخل البلاد أو في الخارج معظم هذه الإطارات متواجدة في الوصاية أو الدواوين أو الولايات ...الخ. أي بعيدة عن ميدان الإنتاج بينما تأتي في المرتبة الأولى تكوين المنتجين بنسبة 41 في المائة من إجمالي التكوين. أما إذا أخذنا نسبة تكوين المنتجين إلى إجمالي القوى العاملة الشغيلة الدائمة في القطاع الفلاحي 2.5 في المائة وهذه النسبة منخفضة ومتطلبات تقنيات الفلاحة الحديثة في إطار برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مدة التكوين من 3 إلى 5 أيام وهذا في حالة توفر مستوى السنة التاسعة متوسط للمنتجين.

3. نظام الانتاج القائم على حق الامتياز وظاهرة البطالة الهيكلية:

الوفرة النسبية للقوى العاملة الشغيلة الغير المتكونة في القطاع الفلاحي سواء العمومي أو الخاص أمام متطلبات فنيات لإنتاج – الزراعة المكثفة – لنظام إنتاجي قائم على حق الامتياز أدى إلى تهميش هذه القوى العاملة في أنشطة زراعية قليلة الإنتاجية وضعف أدائها وهذا من جراء انتشار الأمية في أوساط المنتجين أكثر من 65 في المائة من مسؤولي الوحدات الإنتاجية أميون من بينهم 29 في المائة مستوى الابتدائي أو المتوسط 2.74 في المائة من مسؤولي الوحدات الإنتاجية لهم تكوين فلاحي [7] فان عملية التأطير التقني في المستثمرة الفلاحية لا تتجاوز 0.5 في المائة نهاية 1980 إضافة إلى ذلك ترك الأراضي بور بدون خدمة، وكذا بعض المستفيدين من الإطارات الفلاحية المتواجدون في مناصبهم الإدارية يعتبرون النشاط الفلاحي ثانوي وعليه يقومون بأعمال قليلة الإنتاجية 5 في المائة من المنتجين لهم مستوى التعليم الثانوي و 1 في المائة من مستوى التعليم العالي.

[7] وزارة الفلاحة الإحصاء العام للقطاع الفلاحي، RGA،2001

ISSN : 1112-234X

الخاتمة:

أولت الحكومات المتعاقبة أهمية الجانب القانوني للعقار الفلاحي في تنظيم الإنتاج ونموه أي الانتقال من حق الانتفاع الى حق الامتياز هذا الأخير أعطى للمستفيدين حرية اتخاذ قرارات الإنتاج في تسيير المستثمرات الفلاحية لنمو الإنتاج كما ونوعا دون الأخذ بباقي المتغيرات المستقلة المؤثرة على دالة الإنتاج ومنها التكوين والتأطير والتدريب للقوى العاملة الشغيلة المحركة للنشاط الاقتصادي.

ان اعتماد نموذج الإنتاج القائم على حق الامتياز يعكس مدى التحكم في فنيات الإنتاج التي تتطلبها الزراعة الحديثة القائمة على التكنولوجيا الفلاحية في تطبق مستجدات البحث العلمي الزراعي والإرشاد المستمر للقوى العاملة الشغيلة، لذا أخذت وزارة الفلاحة سياسة تكوينية للقوى الشغيلة والتكوين الأساسي وتأهيل الإطارات، غير أن انتشار الأمية وشيخوخة وضعف نسبة التكوين الفلاحي للمنتجين زاد في توسيع ظاهرة البطالة الهيكلية التي أدت بوجود قوى عاملة شغيلة غير متكونة تقوم بأعمال قليلة الإنتاجية مما أدى إلى توسيع ظاهرة الزراعة التقليدية بحكم التجزئة التي تعيق الاستخدام المكثف لمعدات الإنتاج لاسيما في غياب هياكل الإسناد أو تعاونيات متخصصة في مجال الخدمات الفلاحية، انجر عن ذلك ضعف أو غياب كلي في تسيير المستثمرات الفلاحية من قبل المستثمرين الذين أصبحوا يهتمون بالريع العقاري أو التنازل للهيئات، المحلية في بناء مجمعات سكنية فردية، لذا فان عملية الانتقال إلى حق الامتياز لا بد أن تسبقها إحصاءات عن التركيبة العمرية وهل يوجد فعلا في الميدان مستفيدي حق الانتفاع قبل الانتقال، (الى حق الامتياز) إضافة إلى الاهتمام بأهمية التكوين والتدريب للقوى العاملة الشغيلة والتأطير التقني للوحدات الإنتاجية مع استمرارات العمل الإرشادي في صفوفها، حتى تواكب فنيات الإنتاج الحديثة التي تهدف إلى نمو الإنتاج.

المصادر:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- مديرية الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية ماي 2007.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية سنة 2006،2007.
- القانون رقم 87- 19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 الجريدة الرسمية العدد 50.
- القانون رقم 03- 10 المؤرخ في 08 أوت 2010 الجريدة الرسمية العدد 46.
- التعليمة الرئاسية المؤرخة في 17/ 03/ 1981 الخاصة باعادة الهيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية العدد 14.

CREAD- ALGERI فلاحية العمومية 2007- 2009 Edition 2011 N° 27

2006- 2008 Edition 2010 N° 26

2003- 2005 Edition 2007 N° 23